
تطورُ وتكامل التمويل الإسلامي

إنه ليسعدني أن أتلقى الدعوة لإلقاء كلمة إفتتاح هذا المؤتمر أمام هذه النخبة من صانعي السياسات والمهنيين والأكاديميين، وأود الإعراب عن شكري وتقديري للسادة المحاضرين البارزين، وللمؤسسة "ميجا" (Middle East Global Advisors)، وذلك لقيامها بتنظيم أعمال هذا المؤتمر الهام، ولإختيارها دولة الكويت مكاناً لإعقاده. ولسوف أتطرق في ملاحظاتي الإفتتاحية إلى بعض جوانب موضوع المؤتمر، وأود أن أبدأ هذه الملاحظات بإلقاء الضوء على تطور التمويل الإسلامي في دولة الكويت.

وبداية يمكن القول إن دولة الكويت تعتبر من الدول التي لها خبرة رائدة في ذلك المجال، حيث ترجع بداية التمويل الإسلامي إلى عام ١٩٧٧ عندما تأسس أول بنك إسلامي فيها، وهو بيت التمويل الكويتي. وحالياً، فإن مؤسسات التمويل الإسلامي في الكويت تشتمل على بنكين إسلاميين، وإحدى وثلاثين شركة إستثمار إسلامية بحصة في السوق تفوق ما نسبته ٢٦% من إجمالي حصة القطاع المصرفي والمالي المحلي. كما أن هذه المؤسسات تقوم أيضاً بإدارة ما نسبته ١١% من إجمالي قيمة الحسابات النظامية في ذلك القطاع. ولسوف يتم قريباً دخول بنك إسلامي جديد إلى السوق المصرفي المحلي، وهو بنك تقليدي سيتم تحويله إلى بنك إسلامي.

وبينما تؤدي زيادة عدد البنوك الإسلامية إلى تعزيز التنافس في السوق المصرفي المحلي، فإن العدد الحالي من شركات الإستثمار الإسلامية لا يتناسب مع حجم السوق المحلي. ولا نعني بذلك أن بنك الكويت المركزي سوف يتوقف عن ترخيص شركات إستثمارية إسلامية جديدة، وإنما يعكس ذلك الأمر وجهة نظر البنك المركزي بأن هذا السوق ربما يكون قد بلغ حدَّ التشبُّع، وأن البنك المركزي يشجِّع التكامل بين هذه المؤسسات من خلال عمليات الدمج والإستحواذ محلياً وخارجياً، وهو ما يترتَّب عليه تعزيز تكامل هذه المؤسسات على الصعيدين المحلي والإقليمي.

ومن وجهة النظر الرقابية، فإن بنك الكويت المركزي مهتمٌ بتنظيم التمويل الإسلامي منذ بداية التسعينيات، وذلك عندما تم تأسيس عدة شركات إستثمارية إسلامية خاضعة لرقابته. يضاف إلى ذلك سعي بنك الكويت المركزي إلى إيجاد إطار تشريعي يتيح إمكانية وضع سياسات وإجراءات إشرافية ورقابية للتمويل الإسلامي بوجه عام، وللبنوك الإسلامية على وجه الخصوص. ولقد تحقَّق ذلك الإطار التشريعي، عقب جهود حثيثة وعبر مرحلة إجرائية مطوَّلة، وذلك عندما أقر مجلس الأمة المسودة الأولية التي أعدَّها البنك المركزي عن ذلك القانون، وهو القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣، الذي أضاف قسماً خاصاً بالبنوك الإسلامية إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

ووفقاً لذلك القانون (رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣)، فقد أصبح بمقدور بنك الكويت المركزي أن يدخل العمل المصرفي الإسلامي ضمن إطار رقابته، وذلك بعد أن إستمر ذلك العمل المصرفي غير مشمول في ذلك الإطار لمدة ستة عشر عاماً سابقة على صدور ذلك القانون. ولقد أتاح القانون فرصة تأسيس المزيد من البنوك الإسلامية في البلاد. كما أصبح بمقدور بنك الكويت المركزي أن يقوم رسمياً بتطوير إطار رقابته بشأن العمل المصرفي الإسلامي في الكويت، على نحو يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية للتمويل التقليدي، مع إدخال التعديلات التي تجعلها ملائمة لعمليات التمويل الإسلامي. ومما يذكر في هذا الصدد أن ذلك الإطار يتسم بالمرونة، وبقدرته على التجاوب مع الابتكارات والطبيعة الديناميكية التي تتسم بها أنشطة التمويل الإسلامي.

ويمكن القول إن نموّ صناعة التمويل الإسلامي في الكويت قد أصبح أمراً ممكناً، وذلك بفضل ما تتطوي عليه هذه الصناعة من إبداع وإبتكار، إضافة إلى قناعاتي بأن نقاشكم ومداولاتكم خلال جلسات هذا المؤتمر ستساعد على إتاحة فرص تحقيق المزيد من ذلك النمو.

أودُّ الآن أن أتطرق إلى الجوانب الرئيسية المتعلقة بموضوع هذا المؤتمر. لقد شاهدنا جميعاً ذلك التطور الهائل في صناعة التمويل الإسلامي، حيث لوحظ أن نموّ هذه الصناعة عبر العقد الماضي قد كان بمعدلات فاقت نسبة العشرة بالمائة، كما لوحظ أن لهذه الصناعة إمكانات ضخمة تؤهلها لمزيد من النموّ والتطوير خلال

المرحلة المقبلة. وهذه الإمكانيات لم تغفلها المؤسسات المالية الدولية والقائمون على تنظيمها. ومن المؤكد أن للتمويل الإسلامي وجوداً واضحاً على الساحة العالمية في الوقت الراهن، وأنه يبرز كمصدرٍ رئيسي لخلق الثروة، وكوسيلة جذّابة للاستثمار. ولم يقتصر الأمر على كون التمويل الإسلامي قد تحقق له حضور قوي في المراكز المالية العالمية، بل أصبحت أهميته متزايدة في أنشطة التمويل الدولي.

وبينما يزداد عدد مؤسسات التمويل الإسلامي التي تستحوذ على حصّة أكبر من السوق المالية في الدول التابعة لمنظمة الدول الإسلامية، وتسعى إلى الانتشار في الأسواق المالية الدولية بهدف الإستجابة للطلب العالمي المتنامي على التمويل الإسلامي، فقد لاحظنا أن ثمة عدداً متزايداً من البنوك والمؤسسات المالية متعدّدة الجنسيات، والتي أصبحت غير قادرة على تجاهل وجود النشاط المالي الإسلامي المزدهر أو الإمتناع عن الإنخراط فيه، قد عمدت إلى الإستفادة من فرصة إقبال المستثمرين على الأوعية الإستثمارية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال نوافذها الإسلامية، أو وحدات متكاملة تقدّم التمويل الإسلامي.

ولا يقتصر الإهتمام العالمي بنشاط التمويل الإسلامي على سعي المؤسسات المالية الدولية إلى إغتنام فرص الربح التي يوفّرها هذا النشاط، بل إن بعض المراكز المالية الدولية تتنافس حالياً على إستقطاب هذا النشاط، وتسعى جاهدة لأن تكون معقلاً رئيسياً له. وحديثاً، عمدت الجهات الرقابية في المملكة

المتحدة إلى إتخاذ بعض المبادرات الرامية إلى إدخال وإجتذاب النشاط الخاص بإصدار أوعية إستثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل إصدار السندات الإسلامية، المسمّاة بالصكوك، في لندن. وقد وجدت هذه المبادرات إستحساناً من جانب البرلمان البريطاني، حيث يقوم حالياً بدراسة وضع إطار رقابي جديد، وإدخال إصلاحات ضريبية في هذا الخصوص. ويجري حالياً التداول وبأحجام كبيرة للسلع المرتبطة بنظام المراهجة في بورصة المعادن في لندن. وعلى المنوال ذاته، فإن ثمة جهوداً تبذل في أماكن أخرى لخلق بيئة جاذبة وإطار رقابي من شأنه خدمة ترويج وتوزيع وتداول المنتجات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الأسواق الثانوية.

ورغم كون هياكل التمويل الإسلامي معروفة تماماً في العديد من الأسواق المالية عبر العالم، فإن نفاذها إلى هذه الأسواق العالمية وإندماجها في النظام المالي العالمي تكتفه بعض الصعوبات. ويمكن القول إن هذه الصعوبات قد إختصرها موضوع هذا المؤتمر في تحدٍّ واحد يتمثل في "الإستفادة من فرص النمو التي تنشأ على الساحة الدولية والإقليمية"، وهو ما يصرّ هذه الصعوبات كفرص يمكن أن تعطي زخماً جديداً لنمو وتوسّع مجالات التمويل الإسلامي.

ولسوف يهتم هذا المؤتمر، بلا أدنى شك، بمناقشة هذه الصعوبات، وذلك على نحو تفصيلي من شأنه أن يوضح سبل تحويلها إلى فرص وعوامل تؤدي إلى زيادة دوافع النمو. وما أودُّ التأكيد عليه في ذلك الصدد يتمثل في حقيقة مفادها أن الإمام بهذه الفرص يعتبر أمراً أساسياً لدفع سبل الإستفادة منها، والإقبال عليها.

ويتعيَّن علىَّ أن أؤكد على أن الفرص التي تتترك دون الإستفادة منها لا يمكن أن تعتبر فرصاً. ومن ثمَّ، فإنه يتعيَّن علينا جميعاً أن نعمل على الإستفادة من الفرص التي تزيد من كفاءة وتنافسية المؤسسات المالية الإسلامية القائمة حالياً، وإيجاد الإتساق المناسب بين أفضل الممارسات والمعايير المطبَّقة عبر الصناعة المالية الإسلامية، وخلق روابط مع الأسواق الدولية، وذلك من خلال إنشاء تحالفات إستراتيجية والدخول في شراكات ذكية.

فعلى سبيل المثال، في مجال الإرتقاء بكفاءة وتنافسية المؤسسات المالية الإسلامية، فإن ثمة حاجة مستمرة لتطوير المنتجات المالية، أو بمعنى آخر، حاجة إلى الإبتكار. ومما لا شك فيه أن الإبتكار قد شكَّل - حتى تاريخه - القوة الدافعة للنمو الذي حقَّقه التمويل الإسلامي. فالإبتكار لا يقتصر على خلق منتجات جديدة، بل يمتد أيضاً إلى الإرتقاء بالمنتجات القائمة، ويشمل تطوير منتجات ومشتقات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك تطوير المنتجات الأكثر تعقيداً، والتي تنطوي على تصميم منتجات مالية وإجراءات تنفيذية.

ولقد أدَّت الإبتكارات الحديثة في مجال التمويل الإسلامي إلى إتاحة إمكانية توفير بدائل تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لأغراض الوفاء بالمتطلَّبات التمويلية التقليدية للشركات وعملاء التجزئة، وذلك عبر نطاق شامل من الخدمات المالية. ورغم ذلك، فإن الإبتكار لا يزال مطلوباً لأغراض التطوير المستمر لمنتجات تفي بالطلب المتزايد على منتجات تكون أكثر تعمقاً وتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لكي تتماشى هذه المنتجات مع النمو غير المسبوق لسوق

التمويل الإسلامي. فثمة حاجة لحلول مبتكرة ترمي إلى تحسين تداول هذه المنتجات بما يؤدي إلى زيادة السيولة وتعزيز إدارة الأصول والالتزامات، إضافة إلى تحسين سمات هذه المنتجات بما يستجيب للتغيرات في ديناميكيات السوق.

ومن المفهوم أن توافر الأدوات المالية الإسلامية، مع عدم وجود أسواق يتم تداولها فيها، يشكل عائقاً أمام تطوير التمويل الإسلامي. فثمة حاجة لتطوير الأسواق من أجل إدارة كل من المخاطر والتدفقات المالية على نحو مناسب. كما يتعين الالتفات بوجه خاص إلى تحقيق عنصر التنوع والعمق عند تطوير السوق الأولية للأدوات المالية الإسلامية. ومما يذكر أن منتجات التمويل الإسلامي التي تصدر في الأسواق الأولية سوف تمتد حيازتها حتى بلوغ تاريخ إستحقاقها في حال غياب سوق ثانوية للطلب على هذه المنتجات، وهو الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في مستوى السيولة لدى الجهات التي تحتفظ بهذه المنتجات في حيازتها. كما أن سوق التمويل الإسلامي يتطلب ضرورة إيجاد معايير مرجعية للتسعير تتسم بالمتانة. وإضافة إلى ذلك، فإن الوضع الراهن لسوق التمويل الإسلامي يتسم بدرجة عالية من التجزؤ، مما يجعل الدمج حلاً مناسباً للإرتقاء بكفاءة التكلفة من منطلق إقتصاديات وفورات الحجم الكبير، والإستفادة من زيادة العائد المترتب على دمج العمليات، إضافة إلى تحقيق السمعة الطيبة والمصداقية الفورية للمنتج، وكذلك إيجاد متعاملين وأسواق إقليمية ودولية لهذه المنتجات. ويبدو واضحاً في هذا الإطار ضرورة التخلص من العوائق التي تعترض عملية الإندماج، كما أن سوق التمويل الإسلامي في حاجة ماسة إلى قواعد رقابية وإشرافية حصيفة.

وثمة حاجة لتطوير أساليب الرقابة والإشراف، وذلك لضمان سلامة أداء مؤسسات التمويل الإسلامي. كما ينبغي ألا تشكل السلطة الرقابية والإشرافية أي إعاقة، بل على العكس من ذلك، يتعين عليها أن تشكل عاملاً من شأنه تسهيل النمو السليم، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتوفير أرضية متساوية ومستقرة للمعاملات، وبناء القدرات المؤسسية، والمساهمة في إيجاد أسواق نشطة، إضافة إلى تدعيم البنية التحتية السليمة. كما يتعين أن تتسم الرقابة والإشراف بالمرونة والفاعلية، وذلك نظراً للطبيعة المتطورة والديناميكية التي تتسم بها صناعة التمويل بشكل عام.

وثمة أمر آخر يتعين توافره، وهو تطوير الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية (حوكمة الشركات). فوضع الأساس لحسن الإدارة المؤسسية يعتبر أمراً حيوياً لمؤسسات التمويل الإسلامي. وتعود هذه الأهمية إلى عنصرين أساسيين: العنصر الأول، وهو السمات الفريدة لعمليات ومعاملات مؤسسات التمويل الإسلامي، وتدبيرها التعاقدية وأدواتها المالية، الأمر الذي يدعو إلى تحديد ما يرتبط بها من مخاطر، وتسوية تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة والمساهمين. أما العنصر الثاني، فهو الدور المحوري لإنضباط السوق، والشفافية في توسعة أسواق التمويل الإسلامي وتعزيز ثقة الجمهور في مؤسسات ذلك التمويل، باعتبار أن كلاً من إنضباطية السوق والشفافية تعدّ من المكونات اللازمة لهيكله وتكوين الإدارة المؤسسية الجيدة.

وإضافة إلى ما سبق، فإن صناعة التمويل الإسلامي تحتاج إلى تطوير مكثف للموارد البشرية، وذلك لضمان توافر مجموعة من العاملين المتسمين بالموهبة والخبرة اللازمتين لدعم النمو طويل الأجل لهذه الصناعة. ولذلك، فإن ثمة حاجة للتدريب المتخصص الذي يسفر عن إعداد ممارسين ومهنيين من ذوي المستوى الرفيع في مجال التمويل الإسلامي، إضافة إلى إعداد إختصاصيين وباحثين في هذا المجال.

كذلك، فإن الأمر يتطلب تطوير البنية الأساسية المؤسسية اللازمة لخلق بيئة تنافسية سليمة لصناعة التمويل الإسلامي، وضمان كفاءتها ونموها. ومن حسن الطالع أنه قد تم بالفعل إنشاء العديد من هذه المؤسسات. وبالطبع، ففي حالات كثيرة قد لا تكون هناك حاجة لإنشاء مؤسسات جديدة، بل يتعين مجرد إجراء التعديل المناسب في البنية التحتية الداعمة لصناعة التمويل التقليدية، وذلك من أجل توفير الدعم المناسب أيضاً لصناعة التمويل الإسلامي.